مستخلص البحث

أفرحة ليلى، ٢٠١٤،١٠٢١٠٠٥٢، *رأي القاضي في ضد المرحلة الإثبات و المرحلة أخذ القرار في موعد واحد للمحاكمة (دراسة فيالمحكمة الدينية في موجوكرطا).* بحث علمي. قسم الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانق. المشرف: مصلح هيري الماجستير

الكلمات الرئيسية: رأي القاضي،الإثبات وأخذ قرار المحاكم،موعد واحد للمحاكمة

القانون الإجرائي هو المبدأ التوجيهي للقضاة في تسيير الاجراءات في كل المحاكم في نطاق المحكمة العامة وفي المحكمةالدينية. في القانون الذي ينظّم إجراءات قضائية في محكمة تنص على أن القضاة ملزمون في إتباع ما هو مكتوب في القانون ولكن الظروف الواردة في القاضي لا ينبغي أن تحيد القانون الإجرائي.

والمناقشة في هذه الدراسة تتعلق بعملية التحقيق في القضية التي أجراها قاضي المحكمة الدينية في موجوكرطا، والتركيز في مشكلة دمج مرحلتين أي بين مرحلة الإثبات ومرحلة القرار في موعد واحد للمحاكمة. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو الفهم الشامل حول وجهات نظر القضاة في تنفيذ عملية فحص القضية من خلال الجمع بين المرحلتين، ولمعرفة نظرة القضاة الآخرينفي عملية دمج المرحلتين في موعد واحد للمحاكمة.

الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة هي نوع من الأبحاث التجريبية، باكتساب البيانات الوصفية، والمدخل المستخدم في هذه الدراسة هي المدخل الكيفي أي النوعي. ومعظم البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات الأولية، التي تم جمعها مباشرة من مخبر من قضاة المحاكم الدينية في موجوكرطا. ثم، بدعم من مصادر البيانات الثانوية في تحليل نتائج بحثه باستخدام الطريقة التحليل الوصفي النوعي.

وبناء على نتائج هذه الدراسة خلصت إلى أن وجهة نظر القضاة المتعلقة عملية الإجراء البحث الأمر باستخدام جمع الدرجتين جائز لأنّ ذلك الجمع لا يختلف بأساس القانون الإجرائي. فلذلك لا يجد عقاب لقضى الذي يعمل بيجمع الدرجتين. وغير ذلك لترجيح الأخرى هو الكفاية، إما من ناحية الوقت أو المصروف في عملية الإجتماع، يأسس هذا الرأي بأساس بسيط و سريع و مصروف خفيف. لكن رآ إحدى القاضى أنّ ولو لا يخالف جمع الدرجتين أساسا لكن تلك الجمع لا يعمل بعلّة كي مجلس القضاة التي تفنّذ الأمر تستطيع أن تفهم أصل الأمر ويستطيع أن تعطى أجوبة الأخيرة هي الحكم العادل.